آفاق اقتصادية
Āfāqiqtiṣādiyyat
مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

المجلد (11)، العدد (2)، ديسمبر 2025م

أثر السيولة على الربحية في المصارف التجارية الليبية:

"دراسة تطبيقية على مصرف التجارة والتنمية"

المؤلفون Authors

د. محمد مصباح زلطوم
mmzaltom@elmergib.edu.ly
كلية الاقتصاد-الخمس/ جامعة المرقب

أ. أسامة إمحمد الصويعي
oa0896976@gmail.com
كلية الاقتصاد-الخمس/ جامعة المرقب

إقتبس هذه المقالة (APA):

Cite This Article:

زلطوم، محمد مصباح ؛ الصويعي، أسامة امحمد. (2025). *أثر السيولة على الربحية في المصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية على مصرف التجارة والتنمية* . مجلة آفاق اقتصادية. 11[2] 307-334.

أثر السيولة على الربحية في المصارف التجارية الليبية:

"دراسة تطبيقية على مصرف التجارة والتنمية"

الملخص:

انطلاقًا من الأهمية البالغة التي يحظى بها موضوع السيولة النقدية وأثرها على الربحية في المؤسسات المالية بشكل عام والمصرفية بشكل خاص، وسعيًا لدراسة المتغيرات المحيطة بالمصارف والمؤثرة على اداء هذا القطاع، فقد جاءت هذه الدراسة بهدف قياس أثر السيولة على مؤشرات الربحية بمصرف التجارة والتنمية خلال الفترة الزمنية (2008–2018)، ونظرا لقصر حجم العينة تم تقسيم هذه البيانات إلى بيانات ربع سنوية تضم 44 مشاهدة، ولاستكشاف هذا الأثر تم العمل على اجراء تحليل الإنحدار الخطي المتعدد بتقديرات قياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (5%) لمؤشر(الودائع الجارية / إجمالي الودائع) على الربحية المقاسة بالعائد على الأصول، بينما كان هناك أثر أيجابي وذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (1%) لمؤشر(الودائع الجارية / حقوق الملكية) على كلا مؤشري الربحية (على العائد على الأصول؛ والعائد على حق الملكية)، ولم يكن هناك أثر يذكر لمؤشر الرصيد النقدي على متغيرات الربحية.

الكلمات الدالة: السيولة، الرحية، المصارف التجارية الليبية، مصرف التجارة والتنمية.

The impact of liquidity on profitability in Libyan commercial banks: A case study of the Trade and Development Bank

Abstract:

Given the great importance of the issue of cash liquidity and its impact on profitability in financial institutions in general and banking in particular, and in an effort to study the variables surrounding banks and affecting the performance of this sector, this study came with the aim of measuring the impact of liquidity on profitability indicators at the Trade and Development Bank during the period (2008-2018). Due to the small sample size, this data was divided into quarterly data comprising 44 observations. To explore this effect, multiple linear regression analysis was conducted with standard estimates using the Ordinary Least Squares (OLS) method. The study concluded that there was a statistically significant negative effect at the significance level of (5%) for the (current deposits / total deposits) index. On profitability measured by return on assets, while there was a positive and statistically significant effect at the significance level (1%) of the (current deposits / equity) index on both profitability indices (on return on assets; and return on equity), and there was no significant effect of the cash balance index on profitability variables.

Keywords: liquidity, relief, Libyan commercial banks, Trade and Development Bank

1. المقدمة:

اتسع دور المصارف وازدادت نشاطاتها ومعاملاتها، وتغيرت النظرة إليها من كونها مجرد مؤسسة مالية تقبل الودائع وتقرض فقط، بل وتؤدي دورًا مهمًّا من خلال تقديم الخدمات المصرفية المختلفة، في ظل بيئة عمل تتميز بالمنافسة الشديدة، لذلك وجب على هذه المصارف العمل على إدارة معاملاتها ونشاطاتها وفق استراتيجيات وسياسات تمكنها من التوفيق بين متطلبات السيولة وتحقيق مفهوم السيولة المصرفية التي تتمثل في قدرة المصرف على تلبية احتياجات النقد الطارئة دون الحاجة إلى تصفية أصول بخسارة كبيرة، وهذا يعتمد على السيولة التي تشمل السياسات والإجراءات التي يستخدمها المصرف لضمان أن لديه أصولًا نقدية كافية، بالإضافة إلى هيكلة الالتزامات بحيث لا تكون جميعها قصيرة الأجل وتعرض المصرف لمخاطر السيولة، وتعتبر بمثابة أداة تحفظ حقوق المودعين والمساهمين في حال وقوع خسائر، والواقع المصرفي في ليبيا يواجه عددًا من التحديات التي تؤثر في السيولة كضعف البنية التحتية، انتشار النقد خارج النظام المصرفي، وتأخر في تنفيذ الخدمات الرقمية البنكية، كما أن التحديات الاقتصادية العامة كالتضخم، التقلبات في سعر العملة، وصعوبة الحصول على تمويل خارجي، تزيد من أهمية السيولة.

لا شك أن سلامة المصرف ترتبط ارتباطا وثيقا بخصائص أدائه المتميز وربحيته، حيث يُسهم المصرف المربح إسهامًا كبيرًا في نمو واستقرار النظام المالي، ويُشير الأداء المالي إلى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من عملياته وأنشطته الاستثمارية، لذا يعد فهم أداء المصارف من حيث السيولة والربحية وتحقيق التوازن بينهما أمرًا بالغ الأهمية في الدراسات المصرفية والمالية والاقتصادية.

2. مشكلة الدراسة:

تعد السيولة شريان الحياة للأنشطة التي يقوم بها المصرف، ومن أجل هذا تحرص المصارف على البحث عن أفضل السبل والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة التي ترغب في تحقيقها لضمان التوازن بين السيولة والربحية، وهذا هو جوهر نشاط المصارف التجارية، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد التي تملكها، حيث تمثل السيولة النقدية أهم وقاية للمصرف من المخاطر من خلال مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع وبالأخص الفوري، لذا فإن مشكلة السيولة بالمصارف التجارية تعتبر من المسائل المعقدة التي تواجها بصفة عامة، كما أن ارتفاع مستويات السيولة قد ينتج عنها مشكلة انخفاض توظيف الموارد النقدية بها مما يؤدي إلى أنخفاض الربحية، عليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي:

ما تأثير مؤشرات السيولة النقدية على ربحية مصرف التجارة والتنمية ؟

3. أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في معرفة أثر السيولة على الربحية في المصارف التجارية، من خلال دراسة أثر مؤشرات السيولة المتمثلة في (نسبة السيولة النقدية ؛ نسبة الودائع الجارية إلى مجموع الودائع ؛ نسبة الودائع الجارية إلى حقوق الملكية) على مؤشرات الربحية لمصرف التجارة والتنمية المتمثلة في (معدل العائد على الأصول ؛ معدل العائد على حقوق الملكية).

4. فرضيات الدراسة:

من خلال أهداف الدراسة السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر لمؤشر الرصيد النقدي على مؤشرات الربحية لمصرف التجارة والتنمية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر لمؤشر (الودائع الجارية / مجموع الودائع) على مؤشرات الربحية لمصرف التجارة والتنمية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر لمؤشر (الودائع الجارية / حقوق الملكية) على مؤشرات الربحية لمصرف التجارة والتنمية.

5. أهمية الدراسة:

إن السيولة في المصارف بشكل عام من أهم وسائل القدرة المصرفية في مواجه الالتزامات والوقاية من الإفلاس، وهي الأداة الأساسية من أدوات الاستثمار التي تعمل بها المصارف، ولهذا نجد أهمية هذا البحث تكمن في دراسة أثر السيولة المصرفية على الربحية للمصارف التجارية.

6. منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لمشكلة الدراسة، وبيان مفهوم السيولة والربحية، من خلال الكتب والمجلات العلمية والدراسات التي تناولت هذه الموضوعات وشبكة المعلومات الدولية، بالإضافة إلى الإطار التطبيقي الذي يكمن في تحليل البيانات الكمية المتمثلة في القوائم والتقارير المالية الصادرة عن المصرف خلال 11 سنة، ومن ثم قد تم تحويلها الى ربع سنوية لكي يتم فيها تحليل البيانات المالية للوصول إلى نتائج تبين أثر السيولة على الربحية لمصرف التجارة والتنمية.

7. متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: يتمثل في مؤشرات السيولة والمتمثلة في (نسبة الرصيد النقدي ؛ نسبة الودائع الجارية إلى مجموع الودائع ؛ نسبة الودائع الجارية إلى حقوق الملكية).

المتغير التابع: يتمثل في مؤشرات الربحية المتمثلة في (معدل العائد على الأصول ؛ معدل العائد على حقوق الملكية).

8. الدراسات السابقة:

بعد البحث في الدراسات والأدبيات السابقة التي تطرقت إلى السيولة والربحية، عربية منها وأجنبية، ذات العلاقة بعنوان البحث، نوجز أهم هذه الدراسات في الجانب التالي:

دراسات عديدة تناولت أثر السيولة على الربحية في عدة بلدان ومنهجيات مختلفة وتوصلت الى نتائج متعددة ومختلفة ، فعلى سبيل المثال وراد وآخرون (2013) درسوا أثر السيولة على الربحية في المصارف الاردنية خلال الفترة من 2005–2011، تم استخدام تحليل النسب المالية وتحليل التقارير المالية كمنهجية لهذه الدراسة وتوصلت الدراسة الى وجود أثر للسيولة على الربحية في هذه المصارف. هذه الدراسة دعمت بدراسة الكفافي (2017) التي درست أثر السيولة على الربحية في المصارف الاسلامية الاردنية خلال الفترة من 2010–2015.

دراسات أخري اختبرت نفس الهدف وأظهرت نتائج مختلفة، فعلى سبيل المثال دراسة Mohanty and Mehrotra (2018) في البيئة الهندية خلال الفترة من 2011–2016 . تم خلال هذه الدراسة استخدام منهجية تحليل القوائم المالية من خلال استخدام (نسبة الودائع النقدية ونسبة الودائع الائتمانية ونسبة الودائع الاستثمارية كمتغيرات مستقلة للدلالة على إدارة السيولة للمصارف) وكذلك استخدام (نسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين كمتغيرات بديلة لربحية المصارف). النتائج من هذه الدراسة أظهرت وجود تأثير سلبي كبير من نسبة الودائع النقدية، ونسبة الودائع الاستثمارية على معدل العائد على الأصول أما في حالة العائد على حقوق المساهمين فلا توجد علاقة مهمة بين ربحية المصارف وسيولتها.

في دراسة مشابهة لـ عبدالرحمن والفارسي (2020) خلال الفترة من 2010–2019 في المملكة العربية السعودية وباستخدام نفس المنهجية كانت النتائج مختلفة، حيث بينت وجود أثر للسيولة على العائد على حقوق الملكية وعدم وجود أثر للسيولة على العائد على الأصول. هذه النتيجة ظهرت أيضا في دراسة Malik & Awais (2016) التي هدفت الى قياس أثر السيولة على الربحية في المصارف الباكستانية من خلال تحليل نسب السيولة والربحية بالقوائم المالية لهذه المصارف، النتائج من هذه الدراسة بينت أيضا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس السيولة المصرفية والعائد على الأصول بهذه المصارف.

دراسة رويجع (2016) أيضا هدفت الى تحليل أثر السيولة على الربحية في المصارف التجارية الجزائرية من خلال استخدام منهج تحليل القوائم المالية لهذه المصارف خلال الفترة من 2007–

2014 . النتائج من هذه الدراسة بينت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة المتمثلة في (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع) والعائد على حقوق الملكية، وكذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من (نسبة الاصول السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة الاصول السائلة إلى إجمالي الودائع) والعائد على الأصول.

من جهة أخرى العلاقة بين السيولة والربحية درست في بيئات أخري مختلفة واظهرت نتائج مغايرة، ففي دراسة Lartey & Etal (2013) في غانا خلال الفترة من (2005–2011) حيث تم تحليل نسب السيولة والربحية للمصارف الغانية عينة الدراسة، واظهرت النتائج من هذه الدراسة علاقة إيجابية ضعيفة بين السيولة والربحية في هذه المصارف. دراسة Rafiq (2016) التي اجريت على المصارف الباكستانية لهدف معرفة العلاقة بين نسبتي السيولة والربحية بينت نفس النتائج السابقة في دراسة Lartey & Etal السابقة.

اما في دراسة عطيوة وعبدالقدر (2004) التي اختبرت أثر السيولة على الربحية في المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من (2004–2019) باستخدام نموذج ARDL فأظهرت نتائجها عدم وجود علاقة في المدى الطويل ووجود علاقة ايجابية في المدى القصير، هذه النتائج مع دراسة Jahan & Abdullah (2014)والتي استخدمت نفس المنهجية وأظهرت نتائجها عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والربحية في المصارف البنغلاديشية.

بالإضافة الى ذلك دراسات أخري اختبرت العلاقة بين السيولة والربحية وكذلك الملائة المالية وأظهرت نتائج مختلفة ، ففي دراسة زاهر (2014) التي هدفت الى اختبار العلاقة بين نسب السيولة والملاءة المالية ونسبة الربحية للمصارف الخاصة السورية خلال الفترة من 2009–2013 ومن خلال استخدام منهج تحليل القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة توصلت الى أن العلاقة ما بين نسبة السيولة والربحية للمصارف الخاصة هي علاقة عكسية، أما العلاقة ما بين الملاءة المالية والربحية فهي علاقة طردية.

في دراسة أخرى للخزاعلة (2018) التي هدفت الى اختبار أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية المصارف الاردنية خلال الفترة من 2010 – 2016، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي باستخدام اسلوبPanel Data، وتوصلت الى نتائج مفادها وجود أثر ذي دلالة إحصائية للسيولة والملاءة المالية على ربحية هذه المصارف، هذا الاثر درس أيضا على المصارف الاردنية خلال الفترة 2010–2017 بواسطة فريحات (2019) ، ومن خلال تحليل النسب المالية الخاصة بمتغيرات الدراسة تبين وجود علاقة طردية ذات أثر معنوي لكل من نسبة الملكية ومعدل المديونية

على ربحية المصارف عينة الدراسة، كذلك وجود علاقة عكسية ذات أثر معنوي سلبي لنسبة التداول على ربحية هذه البنوك.

9. الاطار النظري للدراسة:

أولا: السيولة المصرفية:

يمكن النظر إلى السيولة أو تعريفها من عدة زوايا:

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية. أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل على التحول إلى النقدية بسرعة وبدون خسائر، وحيث إن الهدف في الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليًا أو في غضون فترة قصيرة ، فإن السيولة تعتبر مفهومًا نسبيًا يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها (عبدالحميد، 2002: 230).

وتعني السيولة المصرفية احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع الاحتفاظ بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله.

وتعني السيولة على مستوى الجهاز المصرفي قدرة هذا الجهاز على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت، وهي بذلك تختلف عن السيولة على مستوى البنك الفردي لأن التحويلات بين البنوك لا تؤثر على السيولة العامة للجهاز المصرفي، ولكن هذه التحويلات تؤثر على سيولة البنك الذي سيسحب منه الودائع. (سلطان، 2005: 141)

أهمية السيولة للمصارف التجارية:

إن أهمية السيولة تنبع في المصارف التجارية من الوظيفة التي تؤديها هذه المصارف في إطار النشاط الاقتصادي للدولة. عليه تكمن أهمية السيولة للمصارف التجارية في عدة جوانب أهمها:

- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات وتعهداتها.
- تجنب اللجوء الى الاقتراض من المصرف المركزي أو من المصارف الاخرى.
- تجنب البيع الاجباري لأصول المصارف وما يترتب عليها من سلبيات.
- تجنب دفع تكلفة أعلى للأموال لتعزيز ثقة المودعين والمقترضين والتأكيد لهم على امكانية الاستجابة لمتطلباتهم.

– مؤشرا ايجابيا للسوق المالي والمحللين وأي أطراف أخرى ذات علاقة بالمصرف.

مكونات السيولة المصرفية:

درجت العادة في الأدبيات المالية بصورة عامة وإدارة المصارف التجارية بصورة خاصة إلى تقسيم مكونات السيولة في المصارف التجارية بحسب درجة السيولة إلى:

أولا: السيولة الحاضرة (احتياطيات الدرجة الأولى):

وهي تتكون من النقود الموجودة بالخزائن، والشيكات تحت التحصيل، والحسابات الدائنة لدى البنوك المحلية والمراسلين بالخارج، والاحتياطي النقدي والحسابات الجارية لدى البنك المركزي.

ثانيا: السيولة شبه النقدية (احتياطيات الدرجة الثانية):

وهي تتكون من أذون الخزانة والأوراق التجارية برسم الخصم والتصفية الجزئية لمحفظة الأوراق المالية. (سلطان، 2005: 150)

نسب ومؤشرات السيولة:

النسب المستخدمة في هذه الدراسة التي تمكن الباحث من الحصول عليها وفق البنود الموجودة في القوائم المالية للمصرف عينة الدراسة:

– نسبة الرصيد النقدي: تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية التي يمتلكها المصرف، على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية: (أبوحمد، 2005: 239)

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد مودع لدى البنك المركزي نقدية جاهزة لدى البنك}}{\text{قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى}}$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك، وتبيّن المعادلة أعلاه أنّه كلّما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي أنّ هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

تمتلك البنوك التجارية حرية كبيرة في تركيب المعدل النقدي لديها، فالبعض يرى أن تحسب هذه النسبة بقسمة النقدية بخزينة البنك على الودائع على النحو الآتي: (كاظم،2014: 72)

$$\text{المعدل النقدي} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

– نسبة الودائع الجارية إلى مجموع الودائع: هذه النسبة تعكس مقدار الودائع الجارية من مجموع الودائع لدى المصرف وتحسب على النحو الآتي: (طرطار، 2001: 8–10)

$$\text{نسبة الودائع الجارية إلى مجموع الودائع} = \frac{\text{الودائع الجارية}}{\text{مجموع الودائع}}$$

- نسبة الودائع الجارية إلى حقوق الملكية: تحسب عن طريق قسمة مقدار الودائع الجارية إلى حقوق الملكية، وتحسب على النحو الآتي: (كاظم، 2014: 119).

$$\text{نسبة الودائع الجارية إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الودائع الجارية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ثانيا: الربحية:

عرفت الربحية في المصارف التجارية من عدة جوانب أهمها:

أولا: تعد الربحية أحد المصادر الرئيسة لتوليد رأس المال، ويقوم النظام . المصرفي السليم على أكتاف المصارف الرابحة وذات رأس المال الكافي. وتعرف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح والربحية تعتبر هدفا للمنشأة، ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية(ديبونة، 2017: 6).

ثانيا: تعرف على أنها: "زيادة الإيرادات عن التكاليف، أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في الأصول عن الخصوم" (هاشم، 1976: 67).

ثالثا: تعرف أيضا على أنها "تعكس مدى قدرة البنك على تدعيم حقوق الملكية لديه وإجراء توزيعات نقدية على مساهميه". (عبدالعزيز، 2006: 256).

رابعا: كما تعرف أيضًا بأنها "قدرة البنك على تحقيق زيادة في الأصول المستثمرة، والزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال، باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع، وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار، وهي القروض والتسهيلات الائتمانية متمثلة بالفوائد المقبوضة. (دبيك، 2015: 18).

ومن أجل تطبيق هذا المفهوم الاقتصادي، لا بد من تقييم الأصول والخصوم في بداية المدة ونهايتها ، ويعتبر فارق صافي التقييم بينهما ربحا أو خسارة. (الزعبي، 2011: 62).

إن الربحية تعتبر من أسمى الأهداف التي تسعى المصارف التجارية لتحقيقها، كونها الركيزة الأساسية والحافز الأكبر الذي يدفعها للاستمرار والتطور والعمل على التوسع والتغلغل داخل الاقتصاد الوطني ، لذلك يسعى المصرف لتحقيق هدف زيادة قيمة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أرباح ملائمة، أي لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة، وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطيات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة وأرباح غير معدة للتوزيع، ولكي يحقق المصرف هذه الأرباح فإن عليه أن

يوظف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة، وأن يخفض نفقاته وتكاليفه؛ لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية، والإيرادات الإجمالية للمصرف تتكون بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها المصرف، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن القيمة السوقية لبعض أصوله، أما نفقات المصرف فتتمثل في نفقات إدارية تشغيلية والفوائد التي يدفعها على ودائع الأفراد لديه، بالإضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي قد تنشأ عن انخفاض القيمة السوقية لبعض أصوله والقروض التي قد يعجز عن استردادها، وتتركز المصلحة الاقتصادية في تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيراداته الإجمالية ونفقاته المختلفة، ويسعى المصرف إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق تقليل نفقاته من ناحية، وعن طريق تحقيق أكبر إيراد إجمالي ممكن من ناحية أخرى، ويمكن تقسيم نفقات المصرف إلى قسمين رئيسين، هما:

* نفقات إدارية وتشغيلية.

* النفقات التي تتمثل في الفوائد التي يدفعها المصرف على الأموال المودعة لديه .

فبالنسبة للنوع الأول من النفقات فإن المصرف الراشد يسعى إلى تخفيض هذه النفقات إلى أدنى حد ممكن، مع محاولة الحصول على أكبر عدد ممكن من النتائج التي يتوخاها من مثل هذه النفقات.

أما الفوائد فإن حجمها كنفقات هو شيء نسبي، الهدف منه هو تحقيق أكبر كفاية من إنفاقها، حيث يجب أن ننظر إلى الإيراد الممكن تحقيقه من هذه النفقات قبل النظر إلى الحجم المطلق لها، بل يجب أن ننظر إلى نسبة هذه الفوائد إلى الإيراد الذي يمكن الحصول عليه نتيجة تشغيل الودائع التي يدفع عليها المصرف فوائد، فقد يلجأ إلى دفع فوائد أعلى مما هو سائد، بقصد الحصول على ودائع ليشغلها ويُحدث ربحًا.

ويبرر رجال المصارف أرباحهم بأن كل عملية يجريها المصرف تنطوي على مخاطر وتكاليف، بالإضافة إلى المصاريف العامة التي يتكبدها المصرف والاحتياطيات الضرورية لمواجهة متطلبات نشاطه – جميع هذه الأمور تبرر حصول المصرف على أرباح لتغطية هذه النفقات ولتحقيق عائد معقول على رأس ماله.

والمصرف يسعى لأن تكون كل عملية يقدمها تنطوي على عائد، إلا أن المصرف عند تقديره لهذا العائد قد ينظر إلى المدى البعيد أو إلى جميع العمليات التي يقوم بها المتعامل، فيقدم بعض التسهيلات التي قد لا تنطوي على ربح، أملًا في تشجيعه على استخدام المصرف في عمليات تعود على المصرف بالربح في المدى البعيد، والمصرف ليس له مطلق الحرية في تحديد حجم أرباحه، فقد تقوم الدولة ممثلة بالمصرف المركزي بوضع الشروط الخاصة بالائتمان، لاسيما في الدول التي

تتبع نظام الائتمان الموجه، وتستعمل هذه الشروط كأداة من أدوات السياسة النقدية لتوجيه النشاط الاقتصادي إلى جهات معينة، وذلك بوضع معدلات تشجع أو تعرقل إمكانية الحصول على القروض لهذه الغاية أو تلك.

أما في الدول التي تطبق سياسة الائتمان الحر، فتقوم المصارف نفسها بالاتفاق فيما بينها على تحديد تلك الشروط في ضوء توصيات البنك المركزي وممارسته لأدوات السياسة النقدية، كسعر إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، وتغيير نسبة الاحتياطي، بالإضافة إلى اعتبارات الظروف الاقتصادية ممثلة بقوانين الطلب والعرض (رمضان، جودة، 2005: 91–92).

ربحية البنوك بين الماهية والأهداف:

إن المجهودات التي تبذلها المصارف عبر القائمين عليها ما هي إلا بغية تحقيق جملة من الأهداف، ومن أهمها الربحية التي تعتبر من الأولويات المسطرة لأي نشاط يزاوله البنك.

ماهية ربحية البنوك التجارية:

رغم تعدد التأويلات التي منحت لربحية البنوك التجارية، فإنها في مجملها تصب في المفهوم نفسه، رغم اختلاف الجهات التي تطرقت لها .

مصادر الربح في البنوك:

إن الربح هو صافي الدخل بعد دفع التكاليف اللازمة، وكلما زاد الدخل مع ثبات التكاليف أو زيادتها بمعدل أقل من معدل زيادة الدخل زاد الربح، ويحصل البنك على زيادة في دخله نتيجة لاحتفاظه بحجم أكبر من الأصول، فأصول البنك والتي تتكون أساسا من وعود بالدفع في صورة قروض وسلفيات تتم مقابل معدل يدفعه المقترض للبنك نتيجة استعماله للقروض، وليست أصول البنك من القروض والسلفيات بالمصدر الوحيد لدخل البنك، فهناك أنواع أخرى من الأصول يمكنها أن تدر أيضا دخلا للبنك، وهناك أصول لا يمكنها أن تدر دخلا على الإطلاق، فاحتفاظ البنك بنقدية بالخزينة، يمثل احتفاظه بأصول لا تدر أي دخل، كذلك فإن شراء البنك لأوراق مالية كأسهم وسندات يمثل احتفاظ البنك بأصول تدر ربحا، وهكذا نرى أن أصول البنك تتدرج في قدرتها على تحقيق دخل للبنك، فهناك أنواع من الأصول يكون الدخل منها منعدمًا، وأنواع تدر دخلا منخفضا، وأنواع أخرى تدر دخلا مرتفعا (طه، 2008: 241).

العوامل المؤثرة في ربحية البنوك:

تتعرض البنوك التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها إلى العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في هذه الربحية، وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية وأخرى خارجية. (محمد، كنعان، 2014: 243-244).

أ. العوامل الخارجية: وتتمثل في

* معدلات الفائدة: تزداد أرباح البنوك التجارية كلما زادت معدلات الفائدة على القروض، لاسيما عندما تكون معدلات الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش معدل الفائدة، وتؤدي معدلات الفائدة دورًا فاعلًا في التأثير في استثمارات البنوك، ومعظم إيرادات البنوك التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة.

* السياسة النقدية: تؤدي السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دورًا بالغ الأهمية في التأثير على سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة أصولها وخصومها.

* التشريعات القانونية والضوابط البنكية والظروف الاقتصادية والسياسية والثقافة الاجتماعية والوعي البنكي وكذلك المنافسة.

ب. العوامل الداخلية: وتشمل الآتي

* هيكل الودائع: تعطي الودائع للمصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيًّا، دون الاعتبار لعامل السيولة، في سبيل تحقيق ربحية أكبر في الوقت نفسه، وتؤثر على تكلفة الودائع أيضًا في ربحية البنوك التجارية؛ لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل حصوله على الأموال.

* توظيف الموارد: توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، إذ بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الأصول تزداد ربحية البنك التجاري، كما أن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات البنك، لاسيما الدخل المتولد من القروض، أما توظيفات البنك في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة، لأنها تعد من الأصول غير المدرة للدخل، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النقدية لديها.

* أرباح أو خسارة الأوراق المالية وأرباح أو خسارة القرض.

* عمر البنك وعدد موظفيه وعدد فروعه.

* سيولة البنك وحجمه وإدارته .

ربحية البنوك قد تتأثر بعدد من العوامل، منها ما هو خارجي (خارج سيطرة الإدارة) ومنها ما هو داخلي (تحت سيطرتها)، وإذا ما سلمنا بأن العوامل الخارجية ليست تحت سيطرة الإدارة ولا تستطيع التحكم فيها من جهة، وأن جميع المنظمات تتعرض لها في الوقت نفسه، فإن العوامل الداخلية تحتل أهمية كبيرة من خلال تمكن الإدارة من السيطرة عليها من جهة، ومن جهة أخرى فإن فهم علاقتها بالربحية يساعد الإدارة على تبني سياسات وإجراءات من شأنها التأثير الإيجابي على الربحية، من خلال دراسة أهم العوامل الداخلية المؤثرة على هذه الربحية وهي حقوق الملكية، والحجم والمطلوبات، والسيولة، والتدفقات النقدية، والاستثمارات، والائتمان الممنوح، والودائع. (الساعدي، 2015: 361).

أهداف الربحية:

تسعى البنوك لتحقيق الاستفادة القصوى من الأهداف التي ترتبط بالربحية البنكية، وذلك لا يتأتى إلا من خلال التسيير الفعال وتهيئة الظروف الملائمة، وتهدف الربحية إلى تحقيق الآتي :

–قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها، مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة.

–تأمين تشغيل وتطوير البنك عن طريق إنماء الموارد المتاحة.

–تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات.

–ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة (جمعة، 2000: 59).

أهمية الربحية:

للأرباح في المصارف التجارية منافع عديدة، منها :

–أن الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها البنك حتى يستطيع البقاء في دنيا الأعمال، فهناك مخاطر كبيرة ومتعددة، منها مخاطر ائتمان الاستثمار، ومخاطر السرقة والإفلاس، ومخاطر سعر الفائدة... الخ.

–أن الأرباح ضرورية لملاك المشروع، حيث تزيد من قيمة ثرواتهم واستثماراتهم في المؤسسات البنكية والشركات.

–أن الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل، وذلك على ثلاثة أوجه:

- إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة وهو أحد وسائل التمويل الذاتي .
- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في البنك عند زيادة رأسماله .

- إعطاء المساهم عائدًا مقبولا على رأسماله يزيد من ثقته في البنك الذي يساهم فيه.

–وتقيس الأرباح المجهودات التي بذلت بصفة عامة، حيث يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة.

–أن تحقيق البنوك للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالبنك والمستثمرين المرتقبين.

–وتعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن البنك يسير في الاتجاه الصحيح (أبوزعيتر، 2006: 85).

مؤشرات الربحية:

تتاح للإدارة المصرفية في سبيل قياس ربحية المصرف وتقييمها مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية والتي يمكن حسابها وتحليلها وتقييمها من التحديد الدقيق لربحية البنك، والتعرف فيما إذا كانت مقبولة أم لا أو أنها تعوض المخاطرة أو أنها تضمن تعظيم الثروة.

ومن أبرز هذه الطرق النسب المالية والتي هي علاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، بحيث يكون الربط بين البنود في القائمة المالية نفسها أو بين بنود في قائمتين متتاليتين، إذ تقيس نسب الربحية ما يحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم في نشاط البنك، وتتمثل تلك الأموال في رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة، وتتمثل هذه النسب في: (السعداوي، 2015: 86).

- نسبة العائد إلى إجمالي الأصول (ROA): ويقيس هذا المؤشر صافي الدخل الذي يحصل عليه المصرف من استثمار موارده، ويعتمد إلى حد كبير على الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات، ويسمى أيضا بالعائد على الاستثمار، لأنه المقياس لربحية كافة استثمارات المصرف القصيرة والطويلة الأجل، وتحسب بالعلاقة الآتية: (العبيدي، 2018: 266).

$$\text{نسبة العائد إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الموجودات (إجمالي الأصول)}} \times 100$$

تبين النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في أصول البنك من الربح، إذ يتكون بسط النسبة من صافي الربح للبنك، أما المقام فيتكون من إجمالي الأصول، سواء أكانت مدرة للدخل أو غير مدرة للدخل وهي النقدية، والاستثمارات المالية، والقروض، والسلف، والأوراق المخصومة، وأرصدة مدينة متنوعة المساهمات في الشركات التابعة والأصول الثابتة، وهذا يعني أن مقام النسبة يحتوي على أموال ليست بقصد التوظيف، وهذه إحدى عيوب هذه النسبة، وتتطلب مقارنة نتيجة النسبة مع المعيار، سواء أكانت المعيار الهدف المطلوب تحقيق في الخطر أو معدل عائد البنوك أو السنوات السابقة (آل شبيب، 2018: 108–109).

- نسبة العائد على حق الملكية (ROE): يشير هذا إلى قياس ما يحصل عليه أصحاب البنك نتيجة استثمار أموالهم فيه: (سعيد، 2013: 117).

$$\text{نسبة العائد إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل (الربح) بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

10. الاطار العملي واختبار فرضيات الدراسة:

1.10 الجانب التطبيقي (القياسي)

يمكن هنا الإشارة الى أن معظم الدراسات التحليلية القياسية تركز بالأساس على قضيتين مهمتين تتعلق بالجانب التطبيقي: القضية الأولى تتعلق باختيار متغيرات النموذج المستخدم، بينما تتعلق القضية الثانية بالمنهج القياسي المتبع لغرض الحصول على أفضل تقدير للأثار المراد تقديرها، والتي تستوجب العمل على اجراء العديد من الاختبارات المتعلقة بالسلاسل الزمنية بدءاً بالاختبارات المحددة لفترات الإبطاء المثلى للمتغيرات مروراً بالاختبارات الهادفة الى تجنب الوقوع في مشاكل الانحدار الزائف، والذي غالبا ما يتعلق ببيانات السلاسل الزمنية، انتهاءاً بالاختبارات التشخيصية من أجل التأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية المتعلقة ببواقي التقدير، الاستعانة ببرنامج (Eviews) لتصبح الفترة الزمنية من الربع الأول من 2008 إلى غاية الربع الرابع لسنة 2018 والحصول على 44 مشاهدة فهي مدة كافية لإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

2.10 متغيرات البحث:

يسعى هذا البحث ومن خلال الدليل التحليلي إلى اختبار وتقدير أثر السيولة على الربحية للمصارف التجارية، دراسة تطبيقية على مصرف التجارة والتنمية 2008- 2018، لذلك يأخذ هيكلة نموذج الاختبار الأساسي الشكل الوظيفي التالي:

$$\boldsymbol{Y_t = f\{X1_t \ ؛ \ X2_t \ ؛ \ X3_t\}}$$

حيث أن: Y_t تمثل متغير الربحية، $\mathbf{X1, 2, 3_t}$ تمثل متغيرات السيولة.

استنادا الى النظرية وإلى عدة دراسات تطبيقية سابقة أمكن تحديد متغيرات البحث فيما يلي:

1- المتغيرات التابعة:

- نسب الربحية وهي: معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، معدل العائد على الأصول (ROA).

2- المتغيرات المستقلة وتشمل:

- المتغير الرئيس: نسبة الرصيد النقدي (R1)، نسبة الودائع الجارية على مجموع الودائع (R2)، نسبة الودائع الجارية إلى حقوق الملكية (R3). بالإضافة إلى حجم المصرف كمتغير ضابط والتي من المتوقع حسب النظريات أن يؤثر على معدلات الربحية.

3.10 التحليل الوصفي للمتغيرات :

يوضح الجدول (1) أدناه الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات البحث والذي يتبين منه أن بعض بيانات المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (1) مؤشرات الإحصاء الوصفي للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

Var.	Mean	Max	Min	Std. Dev.	Skewness	Kurtosis	Jarque-Bera	Prob
ROE	15.048	42.05	-0.256	8.041	0.812	4.855	11.143	0.0038
ROA	0.688	1.581	-0.01	0.35	0.345	3.263	0.9993	0.6067
R1	5.8603	12.2735	0.4473	3.8616	0.0883	1.8581	2.4478	0.2941
R2	94.1020	99.9099	84.3530	5.1917	-0.4181	1.5717	5.0223	0.0812
R3	17.962	30.207	12.108	3.9585	1.2698	4.3528	15.178	0.0005

4.10 مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث:

العمل على فحص مصفوفة الارتباط (Correlation matrix) بين متغيرات البحث والتي تهدف لتحديد أزواج الارتباط بين المتغيرات، وذلك للتأكد من خلو نماذج البحث من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند التقدير، حيث أن معاملات الارتباط المتعدد (Multicolinearity) تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مفسر بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية.

يوضح الجدول (2) أدناه معلومات حول مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث محل الدراسة، ويلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتباط خطي بسيط قوي ومعنوي بين المتغيرين هناك ارتباط خطي بسيط قوي بين معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما ما مقداره (0.914244)، مما يدل على أنها تمثل بعضها البعض في التحليل، بينما يلاحظ ارتباط خطي بسيط وضعيف بين المتغيرات المستقلة، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد بالنماذج المستخدمة.

جدول (2) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التابعة للبحث.

	ROE	ROA	R1	R4	R5	B_SIZE
ROE	1					
ROA	0.914244	1				
R1	-0.03267	-0.02245	1			
R4	-0.23752	-0.22272	-0.58385	1		
R5	0.08671	-0.28227	0.014361	0.06379	1	
B_SIZE	0.174362	0.113491	-0.62515	0.365742	-0.03893	1

5.10 منهجية الاقتصاد القياسي:

سوف يتم الاعتماد على نهجا مفصلا ومناسبا للبيئة المصرفية الحالية من خلال تحليل إحصائيات السلاسل الزمنية لمصرف التجارة والتنمية للفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول من 2008 إلى غاية الربع الرابع لسنة 2018 باستخدام البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية للمصرف محل البحث. وبناء على ما تقدم يجب أن نأخذ في الاعتبار المشكلات التي تم الكشف عنها من خلال الاختبارات التشخيصية ، عليه سوف يتم معالجة هذه المشاكل من خلال أدخال المتغير التابع كمتغير مستقل ومبطأ بفترة زمنية وحدة (Y_{t-1}) كما تم إدخال متغير حجم المصرف كمتغير ضابط، بالإضافة إلى ادخال المتغيرات الوهمية المتعلقة بالصدمات الهيكلية ليكون النموذج القياسي كما يلي:

6.10 مواصفات النموذج:

تم توصيف النماذج العامة للتحقيق التجريبي في نتائج المتغيرات الخاصة بالسيولة المصرفية على الربحية للمصرف كما يلي:

$$Y_t = \beta_0 + \delta Y_{t-1} + \beta_1 R1_t + \beta_2 R2_t + \beta_3 R3_t + \beta_4 B_SIZE_t + \beta_5 Dum1_t + \beta_6 Dum2_t + \beta_7 Dum3_t + \beta_8 Dum4_t + \beta_9 Dum5_t + \varepsilon_{it}$$

حيث أن :

Y_t = تمثل الربحية للمصرف وفي الفترة t (1.....44) كما عبرت عنه ROE و ROA δ = سرعة التكيف مع التوازن. Y_{t-1}= تمثل فترة إبطأ واحدة لنسب الربحية

للمصرف في الوقت t كما يعبر عنها ROE و ROA . β_0 = تمثل قيمة الثابت. = β_1_β_9تمثل معلمات معامل النماذج. ε_{it} = تمثل حد الخطأ العشوائي.

في هذا البحث، المتغيرات التابعة دخلا في النموذج كمتغيرات مستقلة ومتأخرة لفترة إبطاء واحدة، للقضاء أو مما يحول مشكلة الارتباط الذاتي في بقايا تحليل الانحدار، النتائج من تطبيق طريقة التقدير هذه مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (3) : معلمات نماذج البحث المقدرة لمؤشرات الربحية

متغيرات الدراسة	**المتغيرات التابعة: مؤشرات الإداء المالي (ROA , ROE) للمصارف التجارية**					
	ROE			**ROA**		
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
ROE(-1)	0.7496***	0.081167	9.235926			
ROA(-1)				0.856521***	0.065700	13.03679
R1	0.391720	0.286771	1.365969	0.012251	0.010958	1.117975
R4	-0.29113**	0.113509	-2.564854	-0.008146	0.005846	-1.393481
R5	0.6709***	0.173568	3.865445	0.026287***	0.00928	2.832178
B_SIZE	14.036***	3.525721	3.981022	0.311474*	0.16955*	1.837062
DUM1	-3.653305	2.313602	-1.579055	-0.300348***	0.099182	-3.028251
DUM2	-7.12042**	1.933193	-3.683245	0.102531	0.144854	0.707821
DUM3	-4.084825	3.040972	-1.343263	0.006644	0.111117	0.059795
DUM4	0.910305	2.114597	0.430486	0.100014	0.089193	1.121315
DUM5	3.102157	1.639659	1.891952	-0.024174	0.098282	-0.245967
C	-283.7489	75.62444	-3.752079	-6.432687	3.801750	-1.692033
R-squared	0.939676			0.938347		
Adjusted R-s	0.920825			0.919081		
Dur-Watson	1.301804			1.265814		
F-statistic Prob(F-st)	49.84721 (0.000000)			48.70372 (0.000000)		
Number of observation	44					

**** ؛ ** ؛ * تعني المعلمة ذو دلالة إحصائية عند مستويات 1٪ و 5٪ و 10٪ على التوالي.*

يوضح الجدول (3) نتائج تحليل الانحدار المتعدد المتعلق بقياس المتغيرات الخاصة بالسيولة المصرفية، المعبر عنها بواسطة نسبة الرصيد النقدي (R1)، نسبة الودائع الجارية على مجموع الودائع (R2) ونسبة الودائع الجارية إلي حقوق الملكية (R3) ومتغير حجم المصرف (B_SIZE)، و المتغيرات الوهمية (Dum) وأثرها على الربحية للمصرف المعبر عنها بواسطة مؤشرات الربحية المتمثلة في معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الاصول (ROA)، ويتضح من النتائج أن القوة التفسيرية لمعامل التحديد R-squared قد

تجاوزت 90% لكلا النموذجين مما يعني بأن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير حوالي 90% من المتغيرات التابع (ROA , ROE)، أما قيمة النسبة المئوية المتبقية والمقدرة بحوالي 10% قد تعزى إلى حد الخطأ وما يحتويه من معاني كإهمال متغيرات مستقلة (تفسيرية) أخرى، كما كانت مستوى دلالة إحصائية (F-statistic) عند مستوى معنوية 1% مما يشير إلى ملائمة النماذج وإلى صلاحيات المتغيرات المستقلة للتنبؤ بقيم المتغيرات التابعة (ROA , ROE)، مما يعني أن النماذج المقدرة لا تعاني من أي تحيز، وتعتبر المتغيرات المستخدمة محددة بشكل صحيح.

بالإضافة إلى ذلك، أحد أهم جوانب الدراسة الحالية هو التقدير القوي لمتغيرات الربحية (ROA، ROE)، المتأخرة (فترة إبطأ المتغير التابع). تتحقق النتيجة بدقة من الطبيعة الديناميكية التي يتم فيها تحديد النموذج. هنا حيث بلغت δ إلى ما يقرب من (0.7496 و 0.856521) على التوالي، مما يدل على أن الربحية تميل إلى المثابرة أو الاستمرار بشكل معتدل، وبالتالي نجد من هذا البحث أن الربحية في الفترة الماضية كان لها تأثير كبير على الربحية الحالية، زيادة الربحية في الفترة الماضية بمقدار نقطة مئوية واحدة ستزيد نسبة الحالية بنحو (0.7496 و 0.856521) مرة على التوالي.

ويتم تعزيز هذا الموقف من خلال الاختبارات التشخيصية للبواقي (Residuals diagnostics tests) المتعلقة بالنموذج المدروس ولأجل تحديد ما إذا كان هناك وجود لأي مشكل من المشكلات القياسية، تم فحص شرط التوزيع الطبيعي normal distribution باستخدام اختبار Jarque-Bera للتحقق مما إذا كانت بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، وعلى أساس هذا الاختبار يتم إما قبول أو رفض الفرضية الصفرية والتي تفترض بعدم اتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي، ووفقا لنتائج الاختبار فإن القيمة p المبلغ عنها من اختبار Jarque-Bera للنموذج المدروس كانت أكبر من 5٪ من مستوى المعنوية ، لذلك تم قبول فرضية العدم عند مستوى المعنوية والاستنتاج بأن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

ومن ثم إجراء فحص إحصائية اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) للتحقق من مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) أي التحقق من عدم تجانس التباين الشرطي في نموذج الانحدار محل البحث، ولذلك يتم اختبار فرضية العدم التي تفترض عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين، ووفقا لنتائج الاختبار فإن القيمة p المبلغ عنها من الاختبار للنموذج كانت أكبر ر من 5٪، لذلك تم قبول فرضية العدم عند المستوى المعنوية للدلالة والاستنتاج بأن هناك دليلا كافيا على عدم وجود مشكلة عدم التجانس في النماذج المقدرة.

جدول (4) الاختبارات التشخيصية

normal distribution				
ROE	Jarque-Bera	0.273649	Probability	0.87212
ROA	Jarque-Bera	0.380680	Probability	0.82668
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
ROE	F-statistic	2.224109	Prob. F(10,32)	0.0623
ROA	F-statistic	1.502985	Prob. F(10,32)	0.1838
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
ROE	F-statistic	2.125693	Prob. F(2,30)	0.1370
ROA	F-statistic	3.294463	Prob. F(2,30)	0.0509
Ramsey RESET Test				
ROE	t-statistic	1.787672	31	0.0836
	F-statistic	3.195770	(1, 31)	0.0836
ROA	t-statistic	2.528154	31	0.0168
	F-statistic	6.391563	(1, 31)	0.0168

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرامج الإحصائية

ومن أجل اختبار شرط استقلال حدود الخطأ تم فحص الاعتماد المحتمل للأخطاء باستخدام اختبار Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test للتحقق مما إذا كانت الأخطاء مرتبطة تلقائيا، وعلى أساس هذا الاختبار يتم إما قبول أو رفض الفرضية الصفرية والتي تفترض بعدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، ووفقا لنتائج الاختبار فإن القيمة p المبلغ عنها من اختبار LM للنماذج المدروسة كانت أكبر من 5٪، لذلك تم قبول فرضية العدم عند مستوى المعنوية والاستنتاج بأن هناك دليلا كافيا على عدم وجود الارتباط الذاتي أو التلقائي (Autocorrelation) في النماذج المقدرة.

كما تم فحص شرط مشكلة سوء التوصيف الرياضي Misspecification باستخدام اختبار (Ramsey reset test) للتحقق مما إذا كان النموذج يعاني من سوء التوصيف، وعلى أساس هذا الاختبار يتم إما قبول أو رفض الفرضية الصفرية والتي تفترض بأن النموذج لا يعاني من سوء التوصيف، ووفقا لنتائج الاختبار فإن القيمة p المبلغ عنها من اختبار F–Statistic للنماذج محل البحث كانت أكبر من مستوى المعنوية 5٪، لذلك تم قبول فرضية العدم عند مستوى المعنوية المختارة والاستنتاج بأن النموذج لا يعاني من سوء التوصيف الرياضي.

ومن ثم اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج محل البحث من خلال استخدام اختباري CUSUM و CUSUM of Squares والتي تقيس مستوه تبات المعلمات عند المعاينات، أن النموذج مستقر عند مستوى دلالة 5% من كل من الاختبارين والأشكال التالية توضح ذلك.

حيث يلاحظ من خلال الشكلين أن القيم الاحصائية كانت في خط يقع بين الحدين الحرجين Lines Critical مما يدل على استقرار المعلمات بالنموذج محل الدراسة.

شكل (2) اختبار الاستقرار الهيكلي

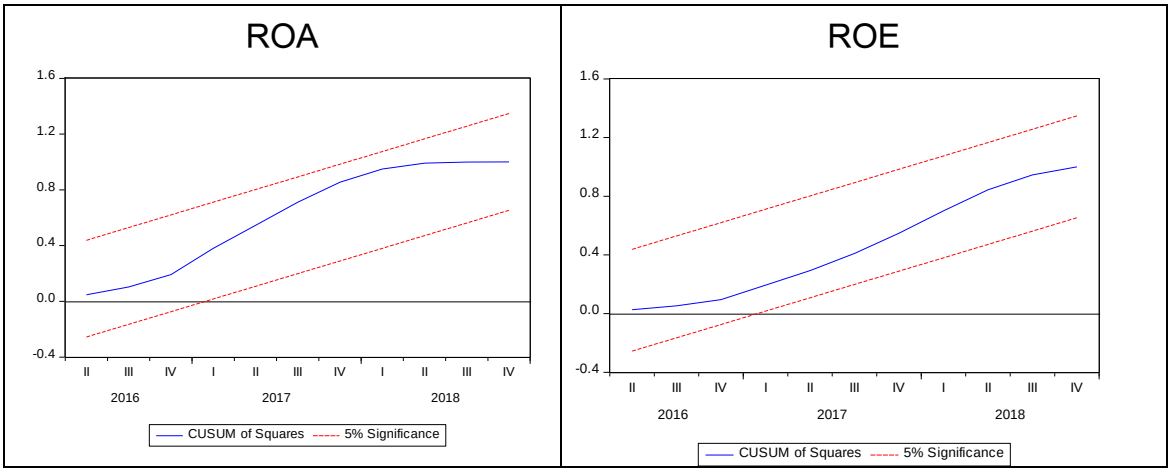

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرامج الإحصائية

11.النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

تم استخدام في هذه الدراسة نماذج منفصلة للتحقق من أثر السيولة على الربحية للمصارف التجارية موضحة كما يلي:

الجدول (3) يُبلغ عن الربحية للمصارف التجارية المتمثلة في مؤشرات الربحية ويقدم العمود الأول عن النتائج عند تضمين ROE كمتغير تابع، ويعرض العمود الثاني النتائج عند تضمين ROA كمتغير تابع، وللإجابة عن سؤال الدراسة التالي:

هل متغيرات نسبة السيولة لها أثر على نسبة متغيرات نسبة الربحية؟

وللإجابة عن سؤال البحث استخدم الباحث الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة هل يوجد للمتغير المستقل (نسبة الرصيد النقدي) أثر ذو دلالة إحصائية على (متغيرات نسب الربحية) وتبين من نتائج الانحدار الخطي المتعدد أن معامل الارتباط الخطي بين المتغير (نسبة الرصيد النقدي) والمتغيرات (نسبة الربحية) (ضعيف جدًا) مما يعني أنه لا يوجد أثر عند مستوى المعنوية المشاهدة جميعها (أكبر) من 5% مما يدل على (عدم وجود) تأثير.

ولمعرفة هل يوجد للمتغير المستقل (نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع) أثر ذو دلالة إحصائية على (متغيرات نسب الربحية) تبين نتائج الانحدار أن معامل الارتباط الخطي بين المتغير (نسبة الودائع الجارية على إجمالي الودائع) والمتغيرات له تأثير سلبي و ذو دلالة إحصائية على العائد على حقوق الملكية (ROE) عند مستوى 5%. من هذه الدراسة، عندما يزيد معامل نسبة الودائع الجارية على إجمالي الودائع بمقدار نقطة مئوية واحدة، ينخفض معدل على العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية بمقدار (0.29113−).

ولمعرفة هل يوجد للمتغير المستقل (نسبة الودائع الجارية على الحقوق الملكية) أثر ذو دلالة إحصائية على (متغيرات نسب الربحية) تبين نتائج الانحدار أن معامل الارتباط الخطي بين المتغير (نسبة الودائع الجارية على الحقوق الملكية) والمتغيرات له تأثير ايجابي وذات دلالة إحصائية على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الاصول (ROA)، عند مستوى 5%، من هذه الدراسة عندما يزيد معامل نسبة الودائع الجارية على الحقوق الملكية للمصرف بمقدار نقطة مئوية واحدة، يرتفع (ROE , ROA) بمقدار (0.670916 و 0.012251).

فيما يتعلق بالمتغير الضابط المستخدم في هذا البحث من أجل التحكم في تأثير السيولة على الربحية للمصارف التجارية تم الاستعانة بمؤشر حجم المصرف المقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف، وبينت نتائج الانحدار الخطي المتعدد أن تأثير حجم المصرف (B− size) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ايجابي وذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 1%، بينما كان الاثر على معدل العائد على الاصول (ROA) ايجابي وذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 10%، هذه العلاقة الطردية تدعم فرضية الحجم، التي تنص على أن المصارف الكبيرة قادرة على استخدام ميزة وفورات الحجم في معاملاتها وتحقيق معدلات الربحية.

ثانياً: التوصيات:

يتضح من خلال ما سبق ذكره وطرحه أهمية ودراسة أثر السيولة المصرفية على تقييم الربحية للمصارف التجارية في ليبيا، وذلك من خلال إبراز الوضع المالي الخاص بالمصارف المتأثرة بالظروف والمستجدات، ومن ثم القدرة على معرفة المشكلات واتخاذ ما يلزم من قرارات لتحسين الملاءة، وعلى ضوء النتائج السابقة يقدم الباحث توصيات ومقترحات، وذلك لمعالجة الأخطاء المالية الموجودة والمشكلات التي تلامس بيئة المصارف في ليبيا، وذلك وفقا للحدود العلمية لهذه الدراسة، والمتمثلة بأثر السيولة على الربحية للمصارف التجارية في ليبيا، واستنادا على ذلك تم استنتاج التوصيات التالية:

1. ضرورة اهتمام الإدارات الاستراتيجية والمهتمين بالسياسة النقدية والمالية والإدارات المصرفية بالقدرة الإيفائية اليومية (السيولة النقدية) والقدرة الإيفائية في وقت الأزمات والمخاطرة، باعتبارها معايير دولية، وتطبيق جميع شروطها في الخدمات المصرفية.

2. ضرورة اهتمام مصرف التجارة والتنمية بتوفير مصادر للأموال لمواجهة الالتزامات والأزمات، خصوصا بعد إصدار قانون إلغاء الفوائد في المصارف التجارية في ليبيا.

3. زيادة ثقة كل من السلطات الرقابية والمودعين من خلال المحافظة على السيولة بنسب معينة في المصارف، وكذلك المحافظة على بعض الاستثمارات المالية شبه السائلة، لضمان عدم التعرض إلى أي أزمة سيولة مستقبلية.

4. على مصرف التجارة والتنمية الاهتمام الجاد بالتطورات الحديثة في النشاط المصرفي، من خلال اعتماد دراسات شاملة تضم البيئة التي تعمل فيها، والظروف والمتغيرات الدولية على القدرة الإيفائية للمصارف، وزيادة قدرات ومهارات العاملين، باستخدام الوسائل الحديثة في التعامل مع المودعين والمستثمرين والمقترضين، لاسيما الخدمات الإلكترونية المعمول بها في المصارف الدولية.

5. ضرورة اعتماد مصرف التجارة والتنمية استراتيجية قابلة للتجديد والابتكار بين فترة وأخرى، وهذا يتطلب الاهتمام بالبحث والتطوير والاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية والجودة الشاملة والأيزو، وفق مواصفات الخدمة المصرفية العالمية.

قائمة المصادر والمراجع

- الكتب العربية:

أبو أحمد، رضا صاحب (2002)" إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع" الأردن.

حسن، محروس (2016)" إدارة المنشآت المالية: البنوك التجارية"، ج1، دار الكتاب العربي، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

رمضان، زياد، وجودة، محفوظ (2003)" الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك" ط2، دار وائل للنشر، الأردن.

سلطان، محمد سعيد (2005) "إدارة البنوك" دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

طرطار، أحمد. (2001) "الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

عبد الحميد، عبد المطلب (2000) "البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها" الدار الجامعية، الإسكندرية.

هندي، منير إبراهيم (1996)" إدارة البنوك التجارية"، مدخل اتخاذ القرارات ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

عبد العزيز، سمير محمد (2006). "اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين: الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

سعيد، عبد السلام لفته (2013) "إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي" الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد.

جمعة، سعيد فرحات (2000)" الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة" دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض.

آل شبيب، دريد كامل (2018)" إدارة البنوك المعاصرة" دار المسيرة، ط2، عمان.

طه، عاطف جابر (2008) "تنظيم وإدارة البنوك: منهج وصفي تحليلي" الدار الجامعية، الإسكندرية.

هاشم، إسماعيل محمد (1976)" مذكرات في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة" والنشر، بيروت.

ب- الأطروحات والرسائل العلمية:

كاظم، شيماء يونس (2014)" أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف" أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس، العراق.

اسميو، منى حسن (2023) "أثر تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا.

الكفافي. نضال ذياب عزات (2017)" أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية في الأردن" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان.

رويجع، فتيحة (2016)" أثر مؤشرات السيولة علي ربحية المؤسسات البنكية: دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2007 – 2014)" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر.

دبيك، هاني أحمد محمود (2015)" العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين" رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

أبو زعيتر، باسل جبر حسن (2006)" العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل كلية التجارة بالجامعة الإسلامية غزة.

السعداوي، سامية (2015)" العوامل المؤثرة على أداء البنوك وانعكاس ذلك على تنافسيتها في الجزائر للفترة 1990–2012: دراسة تحليلية حول عينة من البنوك العمومية" رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر.

بن سعدون، سيف الإسلام (2018)" أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية وعلوم التيسير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

الزعبي، محمد بشير إبراهيم (2011)" استخدام مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الملاءة المالية للعملاء: دراسة تطبيقية" أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كلمنس، العراق.

فريحات، راكان راتب (2019)" أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية" رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عمان العربية، عمان.

ج- المجلات العلمية والمؤتمرات:

أبو حمد، رضا صاحب، الصائغ، محمد جبار (2006)" دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية" المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 3(11)، 95-132.

حسين، أحمد. (2016)" دور الكفاءة في الأداء المصرفي: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة". *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، *22*(93)، 1-27.

نجلاء إبراهيم عبدالرحمن وتهاني عويد الفارسي اكتوبر(2020) ،أثر السيولة علي ربحية البنوك التجارية للفترة من 2010 الي العزيز، المجلد 4 العدد 12 .

لينا وراد، منذر النمر و رانيا العمري(2013) أثر السيولة على ربحية البنوك الأردنية من خلال العائد على الأصول، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، الأردن.

مبروكة محمد عطوه، إيمان صالح عبدالقادر(2024)" أثر السيولة على ربحية المصارف التجارية الليبية (دراسة حالة المصرف التجاري الوطني)" جامعة عمر المختار ،مجلة العلوم الاقتصادية ،المجلد 11، العدد1.

الكروي، بلال نوري سعيد (2009) " 2019 ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، كلية الاقتصاد والإدارة جامعة الملك عبد تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة: دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد)" *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، *6*(24)، 5-56.

العبيدي، رفد كاظم نصيف (2018) "اتفاقية بازل 2 وأثرها على الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الإسلامي والتجارة العراقي". *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية*، *10*(3)، 260-278.

سعيد، حسين. أبو العز، علي (2014) "(كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق)" *المؤتمر الدولي الأول للمالية للإسلامية*، 1-42.

زاهر، لانا نبيل (2014) " أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 36(6)، 393-411.

عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم. الفارسي، تهاني عويد (2020) " أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية للفترة 2010- 2019" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 4(12)، 109-132.

محمد، علي. كعنان، علي (2014)" سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية: دراسة حالة مصرف سورية والمهجر (ش.م.م)" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 30(1)، 531-559.

مبروكة محمد عطوه، إيمان صالح عبدالقادر(2024)" أثر السيولة على ربحية المصارف التجارية الليبية (دراسة حالة المصرف التجاري الوطني)" جامعة عمر المختار ،مجلة العلوم الاقتصادية ،المجلد 11، العدد1.

المراجع الأجنبية :

Rafiq Ahmad(2016). A Study of Relationship between Liquidity and Profitability of Standard Charterd Bank Pakistan, Global Journal of Management and Business Research: C Finance Volume 16 Issue 1 Version 1.0.

Mohanty, B., & Mehrotra, S. (2018). The Effect of Liquidity Management on Profitability: A Comparative Analysis of Public and Private Sector.

Mohammad Nayeem Abdullah& Nusrat Jahan,The Impact of liquidity on profitability in banking sector of Bangladesh: A case of Chittagong Stock exchange. October 2014 Project: pay out and its impact on share price : the study of Chittagong stock exchange.

ShaukatMalik. MustabsarAwais&AishaKhursheed. Impact of Liquidity on Profitability, February 2016 International Journal of Economics and Finance 8(3):69.